

الى السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

رفض تسليم مفاتيح رخص رغم وجود وكالة قانونية

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

السيدة الوزيرة المحترمة؛

يشرفني أن أتوجه إليكم بهذا السؤال البرلماني حول واقعة تتعلق برفض الموظف المكلف بمفاتيح الرخص ببني ملال تسليم المفتاح للمعني بالأمر، رغم توفره على وكالة قانونية رسمية ومصادق عليها، وهو ما يتنافى مع القوانين والمقتضيات التنظيمية الجاري بها العمل.

ويتعلق الأمر بوكالة سلمتها رئيسة جماعة تيزي نسلي، إقليم بني ملال، إلى نائبها لكي يقوم بالإجراءات الإدارية لسحب مفتاح رخص.

إنّ هذا السلوك غير المبرر ترتب عنه تعطيل مصالح المواطنين والمواطنات والإضرار بسير المرفق العمومي، وهو ما يثير تساؤلات حول التدابير والإجراءات التي تعتمزم و زارتكم القيام بها من أجل:

ضمان احترام المقتضيات القانونية المتعلقة بالوكالات الرسمية؛

تفادي مثل هذه الممارسات التي تعرقل مصالح المرتفقين وتمس بمصداقية الإدارة؛

وتفضلوا، السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

مريم وحساة